

## تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن

**مقدم إلى:** المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاستكمال متطلبات خضوع دولة اليمن لآلية الاستعراض الدوري الشامل في يناير 2019.

**مقدم من:** مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

**مقدم عن:** دولة اليمن

**التاريخ:** يونيه 2018

### تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) هذا التقرير في سياق اهتمامها بتعزيز احترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وقد تم الاستناد في هذا التقرير على منهجية تركز إلى الالتزامات الدولية لليمن بموجب تصديقها على عدد من الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان. وقامت ماعت بتحليل وثائق ونتائج خضوع اليمن للاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في يناير 2014، كما استند التقرير على عمليات التوثيق والرصد التي قامت بها المنظمات المهتمة بالوضع الحقوقي اليمني سواء على المستوي الدولي أو الوطني، فضلا عن التواصل مع عدد من النشطاء والفاعلين وأصحاب المصلحة المحليين هناك من أجل إعداد وتقديم هذا التقرير.

وفي هذا التقرير سيتم تسليط الضوء على الأحداث والمستجدات التي طرأت على أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، خاصة في ظل النزاع المسلح التي تشهده البلاد منذ مارس 2015، بين قوات التحالف بقيادة السعودية والمدعومة من الحكومة الشرعية، وبين ميليشيات الحوثي/صالح والمدعومة من إيران، حيث يزداد الوضع سوءا يوما بعد يوم مع استمرار جميع أطراف النزاع في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من خلال قتل المدنيين وتشريد ونزوح الملايين داخل وخارج اليمن، واستخدام الأطفال في النزاع المسلح، بالإضافة إلى فرض قيود على دخول المساعدات الإنسانية، وارتفاع نسبة الفقر والمجاعة، وتفاقم أزمة المياه وتعطيل العمل في المستشفيات، مما أدى إلى انتشار الأوبئة، ولا سيما وباء الكوليرا الذي وصل لمعدلات قياسية هي الأعلى عالميا.

### تفاقم الازمة الإنسانية

لا يزال الشعب اليمني يتحمل وطأة الأعمال القتالية المستمرة والتدهور الاقتصادي الشديد، وذلك منذ تصاعد النزاع في مارس 2015، حيث تشير التقديرات إلى أن 22.2 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية أو المساعدة في مجال الحماية بما فيهم 11.3 مليون شخص شديدي الاحتياج أي بزيادة أكثر من مليون شخص منذ شهر يونيو 2017، كما أدى تصاعد النزاع إلى تفاقم كبير لأزمة الحماية التي يواجه فيها ملايين الأشخاص مخاطر على سلامتهم وحقوقهم الأساسية. فقد أفادت المرافق الصحية حتى 15 أكتوبر 2017 عن 8757 حالة وفاة متصلة بالنزاع وأكثر من 50.610 ألف إصابة، وأجبر أكثر من ثلاثة ملايين شخص على

الفرار من ديارهم، كما تزايدت التقارير التي تتحدث عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

## فرض القيود على دخول المساعدات الإنسانية

أدى النزاع الدائر في اليمن إلى تقييد وتأخير المساعدات الإنسانية، خاصة إمدادات الغذاء والوقود والإمدادات الطبية، مما أثر سلباً على عمليات الإغاثة المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، حيث تسبب نقص الوقود في إغلاق أنظمة الصرف الصحي والمياه المعتمدة على الوقود في خمس مدن كبرى على الأقل، وبالرغم من هذه القيود استمرت الجهات الإنسانية الفاعلة بمساعدة خلية الاجلاء والعمليات الإنسانية، في اتباع أنشطة الاستجابة الخاصة بمرض الدفتيريا ووباء الكوليرا، مثل تعزيز الصحة والنظافة العامة وخدمات نقل المياه لتوفير مياه صالحة للشرب، وتسليم الإمدادات الطبية في جميع أنحاء اليمن. ووفقاً لما ذكرته منظمة الصحة العالمية، سجلت الجهات الفاعلة في مجال الصحة أكثر من 1100 حالة مشتبه بإصابتهم بمرض الدفتيريا و66 حالة وفاة ذات صلة خلال الأشهر الماضية<sup>1</sup>، كما سجلت منظمة الصحة العالمية ما يزيد عن أكثر من مليون مشتبه بإصابتها بالكوليرا، فيما وصلت عدد الوفيات المرتبطة بالمرض إلى أكثر من 1200 شخص<sup>2</sup>. وقد حذرت منظمة الصحة من خطورة عالية لانتشار هذه الأمراض بشكل أكبر بسبب تضرر مراكز الرعاية الصحية وتعطل الخدمات الصحية، الناتجة عن استمرار النزاع في اليمن.

في المقابل عملت مليشيات الحوثي بمنع ومصادرة المواد الغذائية والإمدادات الطبية، ومنعت وصول السكان المحتاجين إليها، كما فرضت قيوداً مشددة على العاملين في مجال الإغاثة، مما أدى إلى توقف بعض جماعات تقديم المعونة عن العمل في بعض المناطق بسبب هذه القيود، مما ساهم في وضع السكان المدنيين بشكل كبير، كما تعرض عمال الإغاثة إلى الاختطاف والاحتجاز التعسفي والقتل اثناء مشاركتهم في العمليات الإنسانية في اليمن<sup>3</sup>.

## استهداف المدنيين

واصل أطراف النزاع التغاضي عن التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، حيث استمر في استهداف المدنيين، حيث وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال الفترة بين 26 مارس 2015 و10 مايو 2018، 16.432 ضحية من المدنيين 6.385 قتيل و10.047 إصابة<sup>4</sup>. ففي 18 يونيو 2017، قتل 25 شخصاً في محافظة صعدة شمالي اليمن في غارات شنتها طائرة تابعة للتحالف العربي على سوق المشنق في مديرية شدا بالمحافظة قرب الحدود اليمنية السعودية،

<sup>1</sup> الصحة العالمية: 66 حالة وفاة بمرض الدفتيريا في اليمن، جريدة الوطن، 20 فبراير 2018.

<https://www.elwatannews.com/news/details/3087851>

<sup>2</sup> أكثر من مليون شخص يشتبه في إصابتهم بالكوليرا في اليمن، اخبار الأمم المتحدة، 22 ديسمبر 2017.

<https://news.un.org/ar/story/2017/12/375661>

<sup>3</sup> انظر:

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455>

<sup>4</sup> انظر:

<https://bit.ly/2x1KJso>

كما واصلت مليشيات الحوثي هجماتها العشوائية على التجمعات السكنية والأسواق التجارية والمنشآت المدنية مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين، ففي مدينة تعز سقط 341 قتيل، والحديدة 92 شخصاً، كما قتل 84 في مدينة صعدة، و76 في مأرب، و64 في الضالع، وذلك باستخدام مدفعية الهاون وصواريخ "الكاتيوشا" و"بي10"<sup>5</sup>.

## استخدام الأطفال في النزاع المسلح

استخدمت قوات الحوثي والحكومة والقوات الموالية لها وجماعات مسلحة أخرى الأطفال كجنود، حيث يقدر عدد الأطفال بنحو ثلث المقاتلين في اليمن، وحتى أغسطس 2017، وثقت الأمم المتحدة 1702 حالة تجنيد للأطفال منها 67% ضمن قوات الحوثي، حوالي 100 منهم دون سن الخامسة عشر. وكان اليمن قد وقع خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال، ولكن بسبب النزاع وبدون حكومة فعالة لم يتم تنفيذ خطة العمل. وخلال عام 2017، قتل 337 طفلاً وتم إصابة 544 آخرين، كما أعدم ثلاث أطفال على يد مليشيات الحوثي<sup>6</sup>.

## حرية التعبير

واصلت مليشيات الحوثي/صالح احتجاز ما لا يقل عن 9 صحفيين بدون تهمة، حيث اعتقلوا بشكل تعسفي منذ أكثر من عامين، وفي الوقت نفسه أقدمت جماعات مسلحة وقوات الامن في عدن وتعز على اغتيال عدد من الصحفيين، ومضايقتهم أو ترهيبهم، بل وتعذيبهم أحياناً، مما أضطر البعض إلى ممارسة نوع من الرقابة الذاتية ودفع آخرين إلى الفرار خارج البلاد، في المقابل منعت الحكومة اليمنية وقوات التحالف بعض الصحفيين من دخول اليمن،

## حرية الدين والمعتقد

استمرت ميلشيات الحوثي في ممارستها الطائفية والتحريضية ضد الأقليات الدينية والعقائدية في اليمن، والتي باتت تشكل تهديداً خطيراً على حياة المدنيين، والتي كان آخرها في شهر مارس الماضي اثناء خطبة "عبد الملك الحوثي" بمناسبة "الجمعة الاولى لشهر رجب" والتي تضمنت وصف الأقليات البهائية، والاحمدية والمسيحية، وبعض المذاهب الإسلامية الأخرى، والعلمانيين، بأنهم "أعداء الوطن" وضرورة "الاستتفار الجاد للقضاء عليهم"، وكذلك اتهامهم بأنهم "وافد شيطاني، ويطعنون في الاسلام"، واتهام اتباع الطائفة البهائية بالتخابر مع إسرائيل على خلفية تواصلهم مع المؤسسات البهائية المماثلة في فلسطين المحتلة، وهو ما انعكس لاحقاً في تامي الحملات العدائية وتزايد حدة التحريض والتهديد ضد تلك الأقليات في اليمن<sup>7</sup>.

## التوصيات

- دعوة كل أطراف النزاع في اليمن إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الانسان.

<sup>5</sup> انظر:

<https://goo.gl/aGAuoF>

<sup>6</sup> انظر:

<https://goo.gl/Pko5zD>

<sup>7</sup> انظر:

<https://goo.gl/Evb7Nv>

- بذل المزيد من الجهود الدولية للتحقيق في كل ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة من أطراف النزاع، بما يحقق الوصول بالضحايا إلى عدالة ناجزة تكفل حقوقهم وعدم افلات الجناة من العقاب.
- ضرورة اعتماد جزاءات وتدابير عقابية من قبل مجلس الامن ضد الافراد والجهات الذين ينتهكون حقوق الانسان بما يكفل الحد من الانتهاكات.
- على التحالف العربي مواصلة تعزيز دوره الإنساني من خلال الآليات التي تقوم بها جمعية الهلال الأحمر الغماراتي في الجنوب ، او خلية المساعدة والإجلاء في الشمال .
- على مليشيات الحوثي التوقف عن تجنيد الأطفال للانخراط في صفوف مقاتليها، وتجنب استهدافهم مع سحب كافة الأطفال المجندين من جبهة القتال.